عدالة الحكام وطاعة المحكومين
فى القرآن والقانون

د. ماجد راغب الحلو
أستاذ القانون العام المتفرغ ـ بكلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية

مقدمة

وجود الحكام والمحكومون :

يستلزم قيام الدولة انقسام الناس إلى حكام ومحكومين، والحكومة عنصر أساسى من عناصر وجود الدولة وهى الشعب والإقليم والحكومة. ولا يغير من ذلك أن يقال إن السيادة للشعب. ويمثل التفاوت فى السلطة بين الحكام والمحكومين اعتداء على مبدأ المساواة فى البلاد غير الديموقراطية التى لا تتكافأ فيها الفرص أمام المواطنين للوصول إلى مقاعد الحكم عبر قنوات مشروعة. وذلك على خلاف الحال فى الدول الديموقراطية التى يجد المحكومون فيها الوسيلة المشروعة للتحول من فئة المحكومين إلى فئة الحكام. ويكفى للتدليل على ذلك أن نعلم أن الرئيس الأمريكى رونالد ريجن كان ممثلاً متواضعاً فى السينما، واستطاع ان يصل ـ عبر القنوات المشروعة والأحزاب السياسية ـ إلى قمة السلطة فى الولايات المتحدة. وقد لاحظ الفيلسوف أرسطو ـ منذ أكثر من ألفى عام ـ أن أهم مظاهر الحرية السياسية فى الدولة يتمثل فى قدرة كل مواطن على أن يكون مرة حاكما ومرة محكوماً.

والأصل أن الحكام لا يتمتعون بما يمنحهم القانون من سلطات إلا لاستخدامها فى تحقيق الصالح العام وإدراك أهداف الدولة المتمثلة فى إشباع الحاجات المادية والمعنوية للمواطنين. تلك الحاجات التى ذكر الله تعالى أهما ـ وهما الطعام والأمن ـ فى قوله جل شأنه لقريش "فليعبدوا رب

هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (١).

لزوم العدالة والطاعة :

العدالة هى إحدى الفضائل الأربعة التى قال بها الفلاسفة من قديم، وهى الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة. والعدالة أو العدل هو الإنصاف، وهو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه (٢). وعدالة الحكام أهم وأولى من عدالة غيرهم، نظراً لسعة وعمق تأثيرها على الناس، ولما يتمتعون به من سطوة أو سلطان.

والطاعة هى الانقياد والموافقة. وطاعة المحكومين هامة ولازمة لتنفيذ سياسة الحكام الرامية إلى تحقيق الصالح العام، ولو كلفتهم الطاعة حياتهم، كما إذا أمروا بالقتال دفاعاً عن أنفسهم وشئونهم. وفى ذلك يقول الله تبارك وتعالى لنبيه الكريم صلى الله عليه وسلم "فإذا أنزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال رأيت الذين فى قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر المغشى عليه من الموت فأولى لهم، طاعة وقول معروف، فإذا عزم الأمر فلو صدقوا الله لكان خيراً لهم" (٣). أى أن الطاعة فى الحق هى الأولى، ولو تعرض صاحبها للقتل.

ولا تستقيم شئون الدولة وتنتظم أمورها ويسعد انباؤها إلا إذا أظلتهم عدالة الحكام وأغاثتهم طاعة المحكومين. وكأن العدالة والطاعة جناحا طائر جميل لا يستطيع أن يرتفع عن الأرض ويحلق فى السماء إذا افتقد أحدهما أو أصيب فيه.

وإذا كانت إقامة العدالة بين المحكومين هى المهمة الأولى من مهام الحكام، فإن طاعة أوامرهم وتنفيذ تعليماتهم هى الواجب الأهم والالتزام الأكبر من التزامات المحكومين، طالما كانت الأوامر متوافقة مع الشرع والقانون، محققة للصالح العام.

---

(١) الآيتان ٣ و٤ من سورة قريش.

(٢) والعدل له معنى آخر وهو الفداء. قال تعالى "واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً، ولا يقبل منها شفاعة، ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون" الآية رقم ٤٨ من سورة البقرة. انظر المعجم الوجيز.

(٣) الآيتان ٢٠ و٢١ من سورة محمد.

ولتوضيح العلاقة بين عدالة الحكام وطاعة المحكومين من جوانبها المختلفة نوجز بحث الأمور التالية :

١- العدالة والطاعة فى القرآن.
٢- العدالة دافعة للطاعة.
٣- العدالة ونشأة الدولة.
٤- العدالة وشرعية الحكام.
٥- العدالة وحكمة الحكام.
٦- العدالة وسيادة القانون.
٧- العدالة وأموال الدولة.
٨- العدالة والإحساس بالظلم.

العدل والطاعة فى القرآن :

الأمر من صاحب الولاية واجب الطاعة. ويكون الوجوب أشد وألزم إذا كان مصدر الأمر هو الله سبحانه وتعالى "ألا له الخلق والأمر، تبارك الله رب العالمين" (١).

ولم يأمر الله جل شأنه الناس بشيء معين باستخدام الفعل "يأمر" على وجه التحديد إلا عندما أمرهم بالعدل فحسب، دون سائر الواجبات التى أوجبها عليهم. ولاشك أن لذلك دلالته القوية فيما يتعلق بمدى أهمية الشيء المأمور به. وقد ورد ذلك فى آيتين قطعيتى الدلالة من آيات القرآن الكريم وهما :

١- "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى، يعظكم لعلكم تذكرون" (٢).
٢- "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعما يعظكم به، إن الله كان سميعاً بصيراً" (٣).

ولاشك أن اقامة العدل بين الناس من أهم أمانات الحكام والقضاة.

---

(١) الآية ٥٤ من سورة الاعراف.
(٢) الآية ٩٠ من سورة النحل.
(٣) الآية ٥٨ من سورة النساء.

والطاعة هى الامتثال للأمر وتنفيذه. والأصل أن تكون الطاعة فى الخير والمعروف، لا فى الشر والمنكر.

يقول الله تبارك وتعالى "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم، فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر. ذلك خير وأحسن تأويلا"(١).

وقد تكررت كلمة أطيعوا بالنسبة لله ورسوله، ولم تتكرر مع أولى الأمر اكتفاء بحرف الواو. ولعل ذلك يفيد أن طاعة أولى الأمر إنما تأتى تبعاً لطاعة الله ورسوله ولا تخالفها. فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة". وقال عليه السلام "سيليكم ولاة بعدى، فيليكم البربره والفاجر بفجوره. فاسمعوا لهم وأطيعوا فى كل ما وافق الحق، وصلوا وراءهم، فإن أحسنوا فلكم ولهم، وإن اساءوا فلكم وعليهم" (٢).

العدالة دافعة للطاعة :

إن من شأن عدالة الحكام أن تستتبع طاعة المحكومين الذين يدفعهم إحساسهم بعدالة الحكام إلى الرضا بحكمهم والامتثال لأمرهم مختارين، ويبدو أن النفوس السوية تدرك بطبيعتها معنى قول الله تعالى "هل جزاء الإحسان إلا الإحسان" (٣).

والعدالة ينبغى أن تسبق الطاعة، وعلى الحكام أن يقدموا العدالة

---

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء.

بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية واستعمل عليهم رجلا من الأنصار، فلما خرجوا وجد عليهم فى شيء فقال لهم أليس قد أمركم رسول الله أن تطيعونى ؟ قالوا بلى قال فأجمعوا لى حطباً، ثم دعا بنار فأضرمها فيه، ثم قال عزمت عليكم لتدخلنها. فقال لهم شاب منهم إنما فررتم إلى رسول الله من النار، فلا تعجلوا حتى تلقوا رسول الله فإن أمركم أن تدخلوها فادخلوا، فرجعوا إلى الرسول الكريم فأخبروه بما حدث فقال لهم "لو دخلتموها ما خرجتم منها أبدا، إنما الطاعة فى المعروف".

(٢) تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير- الجزء الأول- ص ٥١٧ وما بعدها.

(٣) الآية ٦٠ من سورة الرحمن.

لمواطنيهم لينتظروا الطاعة منهم. لذلك أمر الله جل شأنه ولاة الأمور بالعدل قبل أن يأمر الخاضعين لولايتهم بالطاعة، فقال فى آيتين متتاليتين من سورة النساء "إن الله يأمركم أن يؤدوا الامانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعما يعظم به، إن الله كان سميعاً بصيراً " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم. فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا" (١).

العدالة ونشأة الدولة:

لعل من أهم النظريات التى قيلت بشأن أساس نشأة الدولة وأصل وجودها نظرية العقد السياسى التى أبرزها الفيلسوف الانجليزى جون لوك فى كتابه "الحكومة المدنية" عام ١٦٩٠.

وتتلخص هذه النظرية فى أن الأفراد أرادوا تنظيم حقوقهم الطبيعية، وإقامة سلطة حاكمة تصون تلك الحقوق، فأبرموا عقداً مع الحكام، تنازلوا بمقتضاه عن جزء من حقوقهم الطبيعية، بالقدر اللازم للمحافظة على بقية الحقوق وإقامة العدالة بين الناس. وهذا العقد يقوم على الرضا المتبادل، وينشئ التزامات على كل من طرفيه. فإذا أخل الحاكم بالتزاماته التى أهمها إقامة العدالة كان للمحكومين مقاومته وإسقاطه، وإذا أخل بعض الأفراد بالتزاماته التى أهمها الطاعة المشروعة كان له مجازاته (٢).

وقيل أن من أهم أمثلة هذا العقد السياسى ذلك الاتفاق الذى تم عام ١٧٨٧ بين المستعمرات البريطانية السابقة فى امريكا الشمالية، لإنشاء الولايات المتحدة الأمريكية كدولة فيدرالية.

ولعل المثال الأكثر أهمية وواقعية على هذا العقد السياسى هو ذلك الذى قامت بناء عليه الدولة الاسلامية الأولى، تلك الدولة التى

---

(١) الآية ٥٨ و٥٩ من سورة النساء.

(٢) انظر فى تفصيل نظرية العقد كأساس لنشأة الدولة:
دكتور ماجد الحلو: الدولة فى ميزان الشريعة - ٢٠١٢ - ص ٧٣ وما بعدها.

نشأت على أساس من الاتفاق الحقيقى - وليس الافتراضى - والرضا المسبق، على أرض المدينة المنورة أو "يثرب" كما كانت تسمى فى ذلك الوقت. فقد التقى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بممثلى أهل يثرب فى موسم الحج قبل الهجرة بثلاثة أشهر وتم بينهما "اتفاق العقبة الثانية" الذى بايعوه فيه على السمع والطاعة، ووعدهم بالعدالة والرعاية. وذلك بعد عام من "بيعة العقبة الأولى" التى سبق أن بايعوه فيها على التوحيد وحسن الخلق.

العدالة وشرعية الحكام:

إذا كان الحكم هو ولاية أمر الناس باستخدام السلطة العامة لتحقيق المصلحة العامة، فإن العدالة هى اعطاء كل ذى حق حقه ودفع عدوان الظالمين عن المظلومين.

ويجب أن يكون الحاكم عادلا يقيم الحق بين محكوميه. وقد أمر الله سبحانه وتعالى الحكام بالعدل بين الناس وإن أبغضوهم (١). فقال جل شأنه "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" (٢). وقال "ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى" (٣). وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أحب الخلق إلى الله إمام عادل، وأبغضهم إليه إمام جائر"(٤). والإمام العادل هو أول السبعة الذين يظلهم الله فى ظله يوم القيامة، يوم لا ظل إلا ظله، كما ورد فى الحديث الشريف (٥).

و"العدل أساس الملك" مقولة شهيرة عرفها الأولون، وسادت بين الآخرين، وكتبت على نواصى المحاكم ومداخل الدواوين. وهذه المقولة لم تأت من فراغ، وإنما قامت على أساس منطقى وواقعى سليم.

وذلك لأن رضا المحكومين معلق على إقامة العدل بينهم، ونهاية الحكام الظالمين سيئة وإن طالت ولايتهم. والله تبارك وتعالى يقول "وأعتدنا

---

(١) مختصر تفسير ابن كثير للشيخ محمد كريم راجح - الجزء الأول - ص ٢٦١.

(٢) الآية ٥٨ من سورة النساء.

(٣) الآية ٨ من سورة المائدة.

(٤) رواه أحمد.

(٥) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم.

للظالمين عذاباً إليماً" (١).

إن رضا غالبية المواطنين على قيام حكومة تقيم العدالة وتحقق المصلحة هو أساس قيام الدولة واستمرارها ، ومصدر شرعية الحكام وتمتعهم بالسلطة العامة فيها. وهذا الرضا قد يكون صريحاً يتمثل فى انتخابات عامة أو استفتاءات شعبية نزيهة ، وقد يكون ضمنياً مستفاداً من السكوت الملابس المتمثل فى الطاعة والامتثال لأوامر السلطة الحاكمة ، والعيش فى ظلها ، والاستفادة من خدماتها ، وعدم إعلان العصيان عليها أو الهجرة من أرضها فراراً من ظلم حكامها (٢).

وإذا تدهورت أحوال العدالة وساد ظلم الأقوياء للضعفاء تلاشى رضا المحكومين عن حكامهم ، وفقدوا الشرعية التى هى أساس مقاعد الحكم التى يستقرون عليها ، وحق للمحكومين مطالبتهم بالتنحى ، فإن لم يمتثلوا طواعية جازت الثورة عليهم وإسقاطهم.

العدالة وحكمة الحكام :

إن ولاية أمر الناس تستتبع تمتع الحكام بسلطات واسعة تمس الحقوق والحريات ، بل وتمس الحياة. وهذه السلطات الخطيرة لم يعهد بها إلى الحكام إلا لتحقيق مصالح المحكومين وإقامة العدل بينهم. وتحقيق هذه الأمور باستخدام تلك السلطات يستوجب التصرف بحكمه ، دون إفراط من شأنه المساس بالحقوق والحريات العامة بغير مبرر ، أو تفريط يستتبع التهاون فى إقامة العدالة أو تحقيق تلك المصالح.

ومن هنا كانت العلاقة الوطيدة بين الحكم والحكمة ، وهى وضع الشيء فى موضعه الصحيح. تلك العلاقة الشديدة التى بلغت من شدتها مبلغاً جعل لفظ الحكم يستخدم فى كثير من آيات القرآن الكريم بمعنى الحكمة. بل إن أغلب الآيات القرآنية التى تتحدث عن الحكم منسوباً إلى بشر تقصد به الحكمة. وليس أدل على ذلك من قول الله تعالى فى كتابه

---

(١) الآية ٣٧ من سورة الفرقان.

(٢) انظر :

M. Hauriou, Précis de droit constitutionnel, 1929, Sirey, P.94 et s.

المبين "ولوطاً آتيناه حكماً وعلماً" (١). والمعروف أن لوطاً عليه السلام لم يكن حاكما أو رئيساً أو حتى من ذوى القوة والجاه بين قومه، وإلا لما قال لهم عندما أرادوا الفحش بضيفه "لو أن لى بكم قوة أو آوى إلى ركن شديد" (٢). وقال موسى عليه السلام لفرعون وملئه "ففرت منكم لما خفتكم فوهب لى ربى حكماً وجعلنى من المرسلين" (٣). ولم يكن موسى ملكا ولا حاكما، وإنما آتاه الله النبوة والحكمة. وقال تعالى "يا يحيى خذ الكتاب بقوة وآتيناه الحكم صبياً" . ويحيى بن زكريا - عليه وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام - لم يكن حاكما وإنما كان نبياً، قتله بنو اسرائيل ضمن من قتلوا من أنبياء الله الصالحين.

والحكمة أمر عظيم يختص به الله من يشاء من عباده. "يؤتى الحكمة من يشاء، ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً، وما يذكر إلا أولو الألباب" (٤).

لذلك ينبغى على الحكام أن يتفكروا فى أنفسهم، ويستحضروا ما تحمل من حكمة إن وجدت، ويتساءلوا عن مدى صلاحيتهم الحقيقية لحكم شعوبهم حكماً رشيداً يحقق مصالحهم. فإن لم يجدوا لديهم من الحكمة ما يكفى لتحقيق الهدف المنشود وجب عليهم التراجع وترك هذه المهمة الصعبة والأمانة الخطيرة لمن هو أهل لها. وليتذكروا قول النبى صلى الله عليه وسلم للصحابى الجليل أبى ذر الغفارى عندما سأله أن يوليه شيئاً من أمر المسلمين فقال له : يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزى وندامة، إلا من أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها" (٥). وذلك مع ما كان عليه أبو ذر رضى الله عليه من تقوى وصلاح. وإذا استشعر فى نفسه القدر الكافى من الحكمة لتولى شئون الحكم، وطلب منه ذلك، فليستعن بالله ويتوكل عليه، ويرجو منه التوفيق فى الحكم،

---

(١) الآية ٧٤ من سورة الانبياء.
(٢) الآية ٨٠ من سورة هود.
(٣) الآية ٢١ من سورة الشعراء.
(٤) الآية ٢٦٩ من سورة البقرة.
(٥) رواه مسلم. انظر رياض الصالحين للإمام النووى - ص ٢٧٧.

والنجاة من المسئولية.

غير أن لفظى الحكم والحكام قد وردا فى كتاب الله الكريم فى آيات أخرى بمعنى السلطة وأصحابها. فقال تعالى بشأن داود وسليمان - عليهما وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام - "وكلاً آتينا حكماً وعلماً"(١). ومن المعلوم أنهما كانا من الانبياء الملوك من بنى اسرائيل.

العدالة وسيادة القانون :

لا تتحقق العدالة إذا لم يخضع الناس كافة لقواعد عامة مجردة تنطبق عليهم جميعاً، دون تفرقة بين غنى وفقير أو بين شريف وحقير، وإلا هلك الناس وباءوا بغضب من العزيز القدير. وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم دائما وحين قال "إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد(٢)،

---

(١) الآية ٧٩ من سورة الانبياء.

(٢) والحدود المتفق عليها أربعة هى الزنا والسرقة والحرابة والقذف. وتعتبر هذه الحدود تطهيرات من الذنوب أكثر منها عقوبات على الآثام. وذلك لأن المذنب هو الذى يتوجه بإرادته الى ولى الأمر ليقيم عليه الحد. وقد أعطاه الله سبحانه وتعالى الخيار بين التوبة إليه، وبين الاعتراف وطلب تطبيق الحد عليه. وقال رسول الله صلى الله وعليه وسلم "ادرئوا الحدود بالشبهات" وقال "ادرئوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله. فإن الإمام لإن يخطئ فى العفو خير له من أن يخطئ فى العقوبة". ومن الأفضل أن يستر المسلم نفسه، لقوله عليه السلام "يا أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله، من أصاب شيئاً من هذه القاذورة فليستتر بستر الله، فإنه من يبد لنا صفحته نقيم عليه كتاب الله". والتستر على المتورطين فى الحدود مشروع لقول الرسول الكريم لمن جاء يشكو رجلا بالزنا " لو سترته بردائك كان خيراً لك". ومفاد ذلك الا يطبق حد مع وجود مجرد شبهة، ومن حق المعرض للحد أن يدافع عن نفسه ولو بالكذب. غير أن وجود الشبهة لا يمنع من توقيع العقوبة التعزيرية التى يراها ولى الأمر، كما تضع العقوبات للجرائم الأخرى التى قد تكون أشد من جرائم الحدود كالسرقة بالإكراه والخيانة والاختلاس. قال عليه الصلاة والسلام "ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع". انظر فى ذلك :

- الشيخ السيد سابق : فقه السنة - الجزء الثانى - ص ٣١٧ وما بعدها.
- دكتور سعد الدين الهلالى : مقال بجريدة الأخبار القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٢ - ص١٠.

وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" (١).

وقد اعتنقت الشرائع السماوية الثلاثة مبدأ الدولة القانونية وسيادة أحكام القانون على الراعى والرعية (٢). وذلك لأن مصدرها واحد، هو الخلاق العليم بمن خلق، العادل الذى حرم الظلم على نفسه وعلى الناس. وقد قال الله تعالى لداود عليه السلام - وكان نبيا من الانبياء الملوك من بنى اسرائيل - "يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله. إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب" (٣). والحكم بالهوى هو الحكم الاستبدادى الذى لا يتقيد بقواعد معروفة من قبل. وإنما يخضع لرغبات الحكام المتقلبة غير المعلومة سلفاً. وهو أسوأ من الحكم المطلق الذى يجمع فيه الحاكم فى يده السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولكنه يتقيد بالقواعد التى وضعها من قبل.

وقال لنبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم "وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله" (٤)، وأنزل عليه الكتاب "تبياناً لكل شيء" (٥).

العدالة وأموال الدولة :

لعل من أكثر ما يمس العدالة ويدنسها استئثار الحكام بالنصيب الأوفر من أموال الدولة التى تحت أيديهم. فمن الرؤساء من يتصرف فى أموال الدولة التى يشترك فى ملكيتها كل أبناء الشعب - كما لو كانت أمواله الخاصة، فيأخذ لنفسه - بطريقة أو بأخرى - ما يشاء منها، ويمنح لذويه وحاشيته وأنصاره ما يجعلهم من أصحاب الملايين أو المليارات، ويمنع عن مواطنيه ما يمكن أن يرفعهم فوق خط الفقر الذى يعيش تحته الكثيرون.

---

(١) انظر : رياض الصالحين للإمام النووى - ص ٥٥٩، والحديث متفق عليه.

(٢) انظر : دكتور محمد بدر : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية - ص ٢٥٢ وما بعدها.

(٣) الآية ٢٦ من سورة ص.

(٤) الآية العاشرة من سورة الشورى.

(٥) الآية ٨٩ من سورة النحل.

لن نقول أين هؤلاء من الخليفة الثانى عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ الذى رد إلى بيت المال ما ادخرته زوجته من نفقات بيتها، باعتباره زائداً عن حاجة أسرتها. ولكن نقول أين هؤلاء الرؤساء من رئيس أورجواى خوسيه موخيكا (٧٦ عاما) الذى حصل على لقب "أفقر رؤساء العالم وأكثرهم سخاء" حيث تبرع بما قيمته ٩٠٪ من راتبه لصالح الأعمال الخيرية، إذ يبلغ راتبه ١٢٥٠٠ دولار يحتفظ لنفسه منه بمبلغ ١٢٥٠ فقط، ويعيش فى بيت ريفى متواضع منذ شهر مارس عام ٢٠١٠ مع زوجته لوسيا عضوة مجلس الشيوخ التى تتبرع ـ هى الأخرى ـ بجزء من راتبها للفقراء. وأغلى ما يملكه سيارة فولكس فاجن بتلز قيمتها أقل من ألف دولار (١).

العدالة والإحساس بالظلم:

العدالة مطلب المظلومين وغياث المقهورين، ولهم كل الحق فيها. غير أن الاحساس بالظلم والرغبة فى تحقيق العدالة يجب ألا تدفع إلى الاستمرار فى الاضرابات والمظاهرات والاعتصامات وكل ما من شأنه تعطيل الانتاج وإتلاف المنشآت. وذلك لأن مثل هذه الأمور لا ترفع الظلم أو تحقق المطالب، ولا تزيد الأحوال إلا سوءاً. فالحكومة ـ كالمحتجين ـ تعترف بوجوب رفع الظلم عن الناس والاستجابة للمطالب العادلة لمختلف الفئات، خاصة عمال الدولة وأصحاب الحاجات. ولكن تحقيق ذلك فوراً يستلزم ما هو غير متوافر من الامكانات. والحكمة تقتضى مزيداً من الصبر والمثابرة والعمل الجاد لزيادة الدخل ومضاعفة الانتاج، بما من شأنه تمكين ولاة الأمور من رفع المثالب، وتحقيق العدالة، والاستجابة للمطالب.

وقد تأجج الاحساس بالظلم فى مصر منذ سنين فتحول إلى ثورة بلغت ذروتها فى ٢٥ يناير عام ٢٠١١، فأسقطت حكما تسلطياً فاسداً استمر قرابة ثلاثين عاماً.

---

(١) انظر جريدة الاخبار القاهرية بتاريخ ٢٠١٢/١١/١ ـ ص ١٣.

وبعد نجاح الثورة فى إزاحة مبارك ورجاله تخبطت الحكومات المتعاقبة فى ظل حكم المجلس العسكرى الذى تولى السلطة العليا فى البلاد لأكثر من عام ونصف، فلم يحسن ترتيب الأمور اللازمة لإنجاز أهداف الثورة. وكان ينبغى البدء بوضع دستور ديموقراطى جديد، يليه انتخاب رئيس للدولة يرعى شئونها، ثم برلمان يتولى التشريع والرقابة فيها. ولكن ذلك لم يحدث، رغم الاعتراف بدور المجلس العسكرى المشكور فى حماية الثورة وعدم الاستجابة لرغبة أنصار النظام السابق فى قمعها أو محاولة إجهاضها.

ولم يحسن المواطنون توجيه احساسهم بالظلم الذى تراكم عليهم خلال سنوات الحكم الغابر :

ـ فزادت المطالب الفئوية المصحوبة بالإضرابات والمظاهرات والاعتصامات وتعطيل الانتاج. كل فئة تطالب بمضاعفة دخلها اضعافاً كثيرة، دون نظر إلى امكانيات الدولة المالية الضعيفة، وما عليها من ديون مخيفة.

ـ واستمر الصراع بين أنصار الثورة ورجال العهد البائد بما لديهم من ثروة، فكان لذلك أثره السيء على العمل والإنتاج ومجمل أحوال البلاد. ونسى الطرفان التسامح والتكاتف بين أبناء الشعب الواحد، لإنقاذ بلدهم مما تعانيه من أزمات مزمنة طالت كل جوانب الحياة فيها. وذلك دون مساس بوجوب رد الأموال المنهوبة ومحاسبة مرتكبى الجرائم المحسومة.

ولا مفر من العودة إلى الصواب، والاجتهاد فى العمل ونبذ الاضراب، حتى نتمكن من زيادة الدخل ومضاعفة الانتاج. وهذا يقتضى مزيداً من الصبر وتحمل المشاق، وائتلاف ابناء الوطن جميعا كرفاق، فى ظل نوع حتمى من الوفاق.

خاتمة

العدل اسم من أسماء الله الحسنى. والله هو الحكم العدل الذى أخضع خلقه لمشيئته مختارين أو مجبرين. وكثير من الناس يكفرون بربهم أو يعصون أوامره، ولكن مشيئتهم لا يمكن أن تخرج عن مشيئته لقوله تعالى "وما تشاءون إلا أن يشاء الله" (١). وإن خالفت رضاه، وهو الذى "لا يرضى لعباده الكفر" (٢).

وإذا كان هذا هو حال الناس مع ربهم رغم عدله وفضله، فمنهم الطائع ومنهم العاصى، فإن موقفهم من رؤسائهم لا يختلف كثيراً عن ذلك. وعدالة الحكام من أهم أسباب طاعتهم والامتثال لأوامرهم، خاصة مع وجود الجزاء العاجل الذى قد يؤثر فى سلوك الناس أكثر من الثواب والعقاب الآجل الذى أعده لهم الله، رغم أهميته ومداه.

ولا قيام للدولة الديموقراطية ولا المدينة الفاضلة بغير حكام عدول ومحكومين طيعين يمتثلون للأوامر التى من شأنها تحقيق الصالح العام وإدراك خير الجماعة.

ويتم اختيار الحكام وتجديد ولايتهم - فى الدول الواعية - بناء على نجاحهم فى اقناع شعوبهم وإرضائهم وإنجاز ما ينتظرونه منهم، خاصة إقامة العدل بينهم. ويشجع شعور المحكومين بعدالة الحكام على امتثال أوامرهم وتنفيذ تعليماتهم. وذلك من باب المعاملة بالمثل، وطمعاً فى النتائج المرجوة.

ويستمد الحكام شرعيتهم من رضا شعوبهم عنهم وقبولهم لسياستهم. وعدالة الحكام تستتبع الرضا والشرعية، وصعوبة مهمة الحكام تستلزم الحكمة وحسن التصرف. والمشروعية تستوجب خضوع الحكام والمحكومون لقواعد قانونية موحدة تسرى على الكافة، احتراماً لمبدأ سيادة القانون. ونزاهة الحكام تقتضى الحفاظ على أموال الدولة وعدم العبث بها أو الاستيلاء عليها لأنفسهم أو لغيرهم على حساب باقى المواطنين.

---

(١) الآية ٣٠ من سورة الانسان.

(٢) الآية السابعة من سورة الزمر.

وإذا كان للإحساس بالعدل فضل فى طاعة ولاة الأمور العدول، فإن الشعور بالظلم قد يؤدى إلى الثورة على الحكام الظالمين. غير أن استعجال تحقيق العدالة ورفع الظلم بعد إسقاط الطغاة قد يدفع إلى الاضرابات والمظاهرات والاعتصامات، مما يؤدى إلى تردى الأوضاع وتعطيل الانتاج وإهدار الطموحات.

ولا مفر من التحلى بالصبر على سوء الأحوال، والحكمة فى التصرفات وردود الأفعال، والعمل على مضاعفة الانتاج وزيادة الأموال، حتى يتمكن الناس من جنى ثمار الثورة والخروج من الأزمة بسلام. "وقل إعملوا فيسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون" (١).

---

(١) الآية ١٠٥ من سورة التوبة.